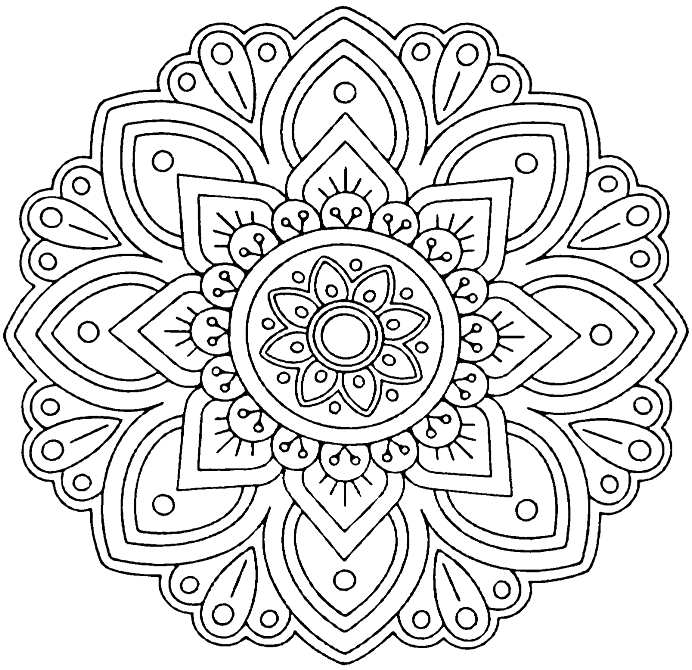
عمدة عقائد أهل السنة والجماعة

لحافظ الدين أبي البركات النسفي (ت ٧١٠هـ)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ديباجة الكتاب]

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على رسوله محمّد وآله أجمعين.

قال مولانا الصّدر العالي الإمام مقتدى الأنام في الأيام خير الأمّة بحر السنّة، مجمع الافتاء والإرشاد، حجّة الله على العباد، محقّق المعاني مقرّر المباني، كاشف الدّقائق مبيّن الحقائق، حافظ الحقّ والملّة والدّين، صدر الإسلام والمسلمين، سلطان علماء الشرق والصّين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النّسفي نوّر الله ضريحه: جمعتُ في هذا المختصر «عمدة عقيدة أهل السنّة والجماعة» ـ قدس الله أرواحهم ـ إجابةً للسّائلين، وصونًا لهم عن عقائد المبطلين.

[أسباب العلم]

قال أهل الحقّ: حقائق الأشياء ثابتة؛ لأنّ في نفيها ثبوتها، والعلم بها متحقِّق.

وأسبابه للخلق ثلاثة:

١ ـ الحواس الخمس: أعني السّمع والبصر والشّم والذّوق واللّمس.

٢ ـ والخبر الصّادق: أعني: الخبر المتواتر، وخبر الرسول.

٣ ـ والعقل.

وأنكرت السّوفسطائيّة حقائق الأشياء، والسّمنية والبراهمة العلم بالخبر؛ لأنّ المتواتر أجتمع من الآحاد الّتي لا توجب العلم.

قلنا: جاز أن يحدث عند الاجتماع ما لم يكن عند عدمه، كقِوى الحبل.

وتواتر النّصارى والمجوس مرجعه إلى الآحاد.

والملْحدة والرّوافض بالعقل لتناقض قضاياه. وقطّ لا تتناقض. واختلاف العقلاء لقصور عقلهم أو لتقصيرهم في شرائط النّظر، مع أنّه تناقضٌ حيث أبطل العقل به.

والعقول متفاوتة بأصل الفطرة بالحديث، خلافًا للمعتزلة لكونه مناط التّكليف.

والإلهام ليس سببًا للمعرفة؛ لأنّه يعارَض بمثله، وكذا التّقليد.

[فصل: العالم مُحدث]

فصل: العالم مُحدثٌ خلافًا للدّهريّة؛ لأنّه اسم لكلّ موجودٍ سوى الله تعالى، وهو إمّا أن يكون قائمًا بنفسه وهو العين، أو بغيره وهو العرَض.

والقائم بنفسه إما أن يكون مركّبًا وهو الجسم، أو غير مركّبٍ وهو الجوهر الفرد.

والأعراض حادثة، عُرِفَ حدوث بعضها حِسّا، وحدوث أضدادها الّتي عُدمت عند حدوثها بالدّليل، لأنّها لمّا قَبِلَتِ العدم دلّ أنّها كانت حادثة، إذ لو كانت قديمة لاستحال عدمها؛ لأنّ القِدَم ينافي العَدم، والأعيان لا تخلو عن الأعراض، لأنّها لا تخلو عن الحركة والسّكون، لأنّها في الزّمان الثّاني إن كان

في الحيّز الأوّل فهو السّكون، لأنّه عبارة عن الكونين في مكان واحد، أو في حيّزٍ آخر فهو الحركة، لأنّها عبارة عن الكونين في مكانين، وما لا يخلو عن الحادث فهو حادث؛ لأنّه حينئذٍ لا يتصوّر سبقها، لأنّ في السّبق الخلوّ، والخلو مُحال، فكان السّبق مُحالاً.

وإذا لم يسبقها يكون مقارنًا لها، أو متأخّرًا عنها، والمقارن للحوادث أو المتأخّر عنها حادثٌ ضرورة، وإذا كان حادثًا كان مسبوق العَدم، وما سبقه العَدم لم يكن وجوده لذاته، بل يجوز عليه الوجود والعَدم.

فاختصاصه بالوجود الجائز دون العدم دليلٌ على أنّ له مُحدِثًا، ويجب أن يكون واجب الوجود، إذ لو لم يكن واجب الوجود لكان جائز الوجود أو ممتنع الوجود واستحال القِسمان، أمّا الممتنع فظاهر، وكذلك الجائز؛ لأنّه يحتاج حينئذٍ إلى مُخصّصٍ آخر، وذا إلى آخر إلى أن يتسلسل أو ينتهي إلى من هو واجب الوجود لذاته.

[فصل: صانع العالم واحد]

فصل: صانع العالم واحدٌ خلافًا للثّنوية، والنّصارى، والطّبائعية، والأفلاكية، ـ خذلهم الله ـ إذ لو كان له صانعان لثبت بينهما تمانع، وذا دليلُ حدوثهما، أو حدوث أحدهما، فإنّ أحدهما لو أراد أن يخلق في شخص واحدٍ حياةً والآخر موتًا، فإمّا: أن حَصَل مرادهما وهو محال، أو تعطّلت إرادتهما وهو تعجيزهما وهو أيضًا محال، أو نفذت إرادة أحدهما دون الآخر وفيه تعجيز من لم تنفذ إرادته، والعاجز ينحطُّ عن درجة الألوهية، إذ العجز من أمارات الحدوث.

وإذا لم يتصوّر إثبات صانعين، كان واحدًا ضرورةً وهو قديم، إذ لو لم

يكن قديماً لكان حادثاً لعدم الواسطة بينهما، إذ القديم ما لا ابتداء لوجوده، والحادث ما لوجوده ابتداء، ولا واسطة بين السّلب والإيجاب.

ولو كان حادثاً لافتقر إلى مُحدِث، وكذا الثاني والثالث فيؤدّي إلى التّسلسل وهو باطل، لأنّ ذلك المجموع مُفتقرٌ إلى كلّ فردٍ من تلك الأفراد، وكلّ فرد ممكن، فيكون المجموع ممكنًا، إذ المفتقر إلى الممكن أولى بالإمكان فيكون له مؤثّر، وذا إمّا أن يكون نفسه وهو محال؛ لأنَّ المؤثِّر متقدّم بالرّتبة على الأثر[1]، وتقدّم الشّيء على نفسه مُحال، أو جزءًا من الأجزاء الدّاخلة فيه وهو أيضًا محال؛ لأنّ المؤثّر في المجموع مؤثّر في كلّ فرد من أفراد ذلك المجموع، فيكون مؤثّراً في نفسه.

أو أمراً خارجاً عن ذلك المجموع، ومعلوم أنّ الخارج عن كلّ الممكنات لا يكون ممكناً فيكون واجباً، وحينئذٍ يلزم انتهاء جميع الممكنات إلى موجود واجبٍ لذاته وهو المعنيُّ بالقديم.

[فصل: صانع العالم ليس بعرَض]

فصل: صانع العالم ليس بعرَض؛ لأنّه يستحيل بقاؤه؛ لأنّه إن كان باقياً فإمّا أن يكون البقاء قائماً به وهو مُحال، لأنّ العرَض لا يقوم بالعرَض، والبقاء عرَض لأنّه عبارة عن معنىً زائد على الذّات، والبقاء كذلك بدليل صحّة قول القائل: وجدَ ولم يبقَ، ولم يصحّ: وجدَ ولم يوجد، بخلاف اتّصاف السّواد باللّونية، لأنّها ليست بزائدة على ذاته أو بغيره، فيكون الباقي ذلك الغير لا العرَض، وما يستحيل بقاؤه لا يكون قديماً، لأنّ القديم واجب الوجود لذاته،

(١) ب: المتأثر.

فيكون مُستحيل العدَم.

[صانع العالم ليس بجوهر]

وليس بجوهر خلافًا للنّصارى، لأنّه عبارة عن الأصل، وسمّي الجزء الذي لا يتجزّى جوهراً لأنّه أصل المتركّبات، وهو سبحانه وتعالى ليس بأصل للمتركّبات، فلم يكن جوهراً.

ولأنّ الجوهر هو المتحيّز الذي لا ينقسم، فلا يخلو عن الحركة والسّكون فيكون حادثًا لما مرّ، وقد بيّنا أنّ الصّانع قديم.

وليس بجسم، لأنّه اسم للمتركّب فمن أطلقه وعنى به المتركّب كاليهود والرّوافض والحنابلة فهو مخطئٌ في الاسم والمعنى؛ لأنّ كلّ جزء منه إمّا أن يكون موصوفًا بصفات الكمال، فيكون كلّ جزءٍ إلهًا فيفسد القول به كما فسد بإلهين، أو غير موصوف بها، بل بأضْدادها من سمات الحدوث، وهو محال.

ومن أطلقه وعنى به القائم بالذّات لا المتركّب كالكرامية فهو مخطئٌ أيضًا؛ لأنّا ننتهي في أسماء الله تعالى إلى ما أنهانا إليه الشّرع.

[صانع العالم ليس في جهة ولا بذي كيفيّة]

وليس في جهةٍ ولا بذي صورة؛ لاختلاف الصّور والجهات، والاجتماع مستحيل، وليس البعض أولى من البعض لاستواء الكلّ في إفادة المدح والنّقص وعدم دلالة المحدثات عليه، فتخصيص البعض لا يكون إلا بمخصّص، وذا من أمارات الحدث.

بخلاف العلم والقدرة والحياة والإرادة، لأنّها من صفات المدح وأضدادها

نقائص، والمحدثات تدلّ عليها دون أضدادها، فتثبت هي دون أضدادها.

وكذا لا يتّصف باللّون والطّعم والرّائحة، والكيفية والمائيّة والتبعّض والتّناهي ومشابهة المحدثات.

وليس بمتمكّنٍ في مكان، وعند المشبّهة والكراميّة متمكّنٌ على العرش؛ لأنّ التّعرّي عن المكان ثابتٌ في الأزل لعدم قِدَم المكان، فلو تمكّن بعد خلق المكان لتغيّر ولحدثت فيه مماسّة، والتّغيّر وقبول الحوادث من أمَارات الحدث.

والنّص محتملٌ وهو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، إذ الاستواء يُذكر: للتّمام، والاستيلاء، والاستقرار، فلا يكون حجّة مع الاحتمال، مع أنّ التّرجيح للاستيلاء، لأنّه تعالى تمدّح به، والاستواء للمدح فيما بيننا يُفهم منه الاستيلاء لقوله(١):

قَد اسْتَوَى بِشْرٌ علَى العِراقِ ... مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ ودَمٍ مُهْراقِ

ولأنّ الدَّليل العقلي يوافقه.

وفي تمسّك المجسّمة بظواهر النّصوص والأخبار، ومذهب السّلف: أن نصدّقها ونفوّض تأويلها إلى الله تعالى مع التّنزيه عن التّشبيه.

والخلَف أنّ يؤوّلها بما يليق به تعالى، ولا يقطع بأنّه مراد الله تعالى، والأوّل أسلم والثاني أحكم.

---

(١) البيت: لغياث بن غوث بن الصَّلت، الأخْطل التَّغلبي، من شعراء الدولة الأموية، له ديوان شعر، عاش بين (١٩-٩٢هـ). ينظر: الأعلام (٥/ ١٢٣). والبداية والنهاية (٩/ ٢٩٠).

[فصل: في إثبات الصّفات]

فصل: صانع العالم حيٌّ عالمٌ قادرٌ سميعٌ بصيرٌ مريدٌ إلى غير ذلك من صفات الكمال.

وقالت الفلاسفة: ما يجوز إطلاقه على الخلق لا يطلق على الحقّ حقيقةً؛ لانتفاء المماثلة بينه وبين الخلق، وهي تثبت بالاشتراك في مجرّد التّسمية. وهو باطلٌ لأنّها لو ثبتت به لتماثلت المتضادّات.

وله حياةٌ وعلمٌ وقدرةٌ وسمعٌ وبصرٌ وإرادةٌ خلافـًا للمعتزلة؛ لأنّ المماثلة تثبت عندهم بالاشتراك في أخصّ الأوصاف، فالعلم يماثلُ العلم لكونه علمـًا، لا لكونه عرَضـًا وحادثـًا، فلو وُصِف بالعلم لثبت التّماثل وهو فاسد.

فالقدرة على حمل مَنٍّ تساوي القدرة التي يحمل بها غيره مائة مَنٍّ في أخصّ أوصافها، ولا تماثلها.

وعندنا: هي تثبت بالاشتراك في جميع الأوصاف، حتّى لو اختلفا في وصفٍ لا تثبت المماثلة، لأنّ المثَلْين ما يسدّ أحدهما مسدَّ الآخر.

ثمَّ عِلمنا مُحدَث جائز الوجود، وعِلم الله تعالى أزليٌّ واجب الوجود، فلا يتماثلان. كيف وقد قال الله تعالى ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦].

ولأنّ الأفعال المُحكمة، كما دلَّت على الصّانع دلَّت على هذه الصّفات، لأنّ من توقّع نسج ديباجٍ منقّش أو بناء قصرٍ عالٍ ممّن ليس له حياةٌ وعلمٌ وقدرةٌ تسارع العقلاء إلى تسفيهه.

ويجوز أن يكون لله تعالى صفات وأسماء لا نعرفها تفصيلاً خلافًا للمعتزلة.

ولا يقال: صفاته تحلُّ ذاته أو ذاته محلّ صفاته، أو صفاته معه أو فيه أو مجاورة له، ويقال: صفاته قائمة بذاته، وصفاته لا هو ولا غيره، وكذلك كلّ صفة مع صفة أخرى لا هو ولا غيرها.

[فصل: صانع العالم متكلّم]

فصل: صانع العالم متكلّمٌ بكلام واحد أزليّ قائم بذاته، ليس من جنس الحروف والأصوات، غير مُتَجزٍّ، منافٍ للسّكوت، وهو به آمر ناهٍ مُخبر، ولا يبعدُ لأنَّ مرجع الجميع إلى الإخبار.

وهذه العبارات مخلوقة؛ لأنّها أصوات وهي أعراض، وسمّيت كلام الله تعالى لدلالتها عليه وتأديته بها، فإنْ عُبّر عنه بالعربية فهو قرءان، وإن عبّر بالعبرية فهو توراة، فاختلفت العبارات لا الكلام، كما نسمّي الله تعالى بعبارات مختلفة، مع أنّ ذاته واحد.

وقالت المعتزلة: كلام الله تعالى مخلوق غير قائم بذاته، وقبل خلقه ما كان متكلّمًا، وإنّما صار متكلِّمًا بإحداث الحروف في اللّوح.

لنا: قوله ﷺ: (القران كلام الله غير مخلوق)[1]، ولأنّ التّعرّي عن الكلام لو ثبت في الأزل ثمّ اتّصف به لتغيّر عمّا عليه وهو من أمارات الحدوث، ولأنّه إن كان حادثـًا فإمّا أن حدث في ذاته كما زعمت الكرامية، فيصير محلًّا للحوادث،

(١) أخرجه ابن بطة العكبري في الإبانة الكبرى (٥١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٦٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٠٨). قال الصغاني: هذا موضوع، وقال السخاوي: وهذا الحديث من جميع طرقه باطل. كما في (الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة) لعلي القاري رقم (٣٢٧).

فيمتنع خلوّه عنها، لأنه قبل هذا الحادث متّصف بالتّعرّي عنه، وبعد اتّصافه بهذا الحادث زال التّعرّي عنه، فهو لا يخلو عن التّعرّي عنه، والتّعرّي حادث بدلالة عدمه، والكلام أيضـًا حادث عندهم، وما يمتنع خلوّه عنه فهو حادث، فينتج: أنّ ما يقبل الحادث فهو حادث.

والصّانع يمتنع حدوثه فيمتنع قبوله الحوادث، والاجسام تقبل الحوادث فتكون حادثة.

وإمّا أنّ حدث لا في محلٍّ وهو محال؛ لأنّ الكلام الحادث عرَض وهو لا في محلٍّ مُحال، ولأنّه حينئذٍ لا يكون اتّصاف ذاته به أولى من غيره.

وإمّا أن حدث في محلٍّ آخر فيكون المتكلِّم ذلك المحلّ لا خالقه، إذ لو اتّصف به مع أنه لم يقم به لأنّه خالقه لاتّصف بالسّواد متى خلقه في محلٍّ، مع أنه لم يقم به لأنّه خالقه، وهو محال.

والدَّليل على أنّ الكلام في الشّاهد هو المعنى القائم بالذّات قول الشّاعر(١):

إنَّ الـــكلامَ لَفِــي الْفُــؤَادِ وَإِنَّمَـا   جُعِـلَ اللِّسَـانُ عَلَـى الْفُـؤَادِ دَلِيـلا

وصرَّح النَّص بكلام النَّفس: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨].

وقالت الحنابلة: حروف القرءان غير مخلوقة. وهو باطل، لأنّها تتوالي وتقع بعضها مسبوقـًا ببعض، وكلّ مسبوق حادث.

وقال الثّلجي(٢): (أقول بالمتّفقِ وهو: أنّه كلام الله تعالى، وأتوقّف في

---

(١) البيت: لغياث بن غوث بن الصَّلت، الأخطل التَّغلبي، من شعراء الدولة الأموية، له ديوان شعر، عاش بين (١٩-٩٢هـ). ينظر: الأعلام (٥/ ١٢٣). والبداية والنهاية (٩/ ٢٩٠).

(٢) هو: محمد بن شجاع ابن الثلجي البغدادي، أبو عبد الله: فقيه العراق في وقته. من أصحاب=

المختلف، فلا أقول: مخلوق أو قديم)[1]، وهو باطل؛ لأنّ التَّوقُّف يوجب الشَّكَّ، وهو فيما يُفترض اعتقاده كالإنكار.

فإن قيل: لو كان قديماً لكان آمراً ناهياً في الأزل وهو سَفه.

قلنا: نعم، لو كان الأمر ليجب وقت الأمر، فأمّا الأمر ليجب وقت وجوده فحِكْمة.

فان قيل: أخبر الله تعالى عن أمور ماضية، وهذا إنّما يصحّ أن لو كان المُخبَر عنه سابقاً على الخبر، فلو كان هذ الخبر موجوداً في الأزل لكان الأزليّ مسبوقاً بغيره وهو مُحال، ولو لم يكن المخبَر عنه سابقاً على الخبر يكون كذباً.

قلنا: إخباره تعالى وتقدّس لا يتعلّق بالزّمان، والمُخبَر عنه متعلّق به، فالتَّغير عليه لا على الإخبار، كما في عِلمه.

ثـمَّ عند الأشعري: كلامه مسموع، وقال الشيخ الإمام أبو منصور رحمة الله تعالى: غير مسموع؛ لاستحالة سماع ما ليس بصوت، وعنده سمع موسى

= أبي حنيفة. وهو الّذي شرح فقهه واحتجّ له وقوّاه بالحديث. له: (تصحيح الآثار) فقه، و(النوادر) و(المضاربة) و(الرّد على المشبهة) وغير ذلك. وللشيخ محمد زاهد الكوثري (الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع)، (١٨١ ـ ٢٦٦هـ). ينظر: الأعلام (٦/ ١٥٧)، والجواهر المضية (٣/ ١٧٣-١٧٥).

(١) وهذه الرواية في تبصرة الأدلة (ص٤٨٤). أما في الاعتقاد للأستوائي أنه قال: (أنا مُتّبعٌ ولَستُ بِمبتدِع، ومُقتَدٍ ولست بِمُبتَدٍ، أقول كما قال الله تعالى في كتابه العزيز، وأقول بِما صحَّ عن رسول الله ﷺ وما اختلف المختلفون فيه، فكفَّر بعضُهم بعضاً تورّعتُ عن الدخول فيه، وما اختلف المختلفون فيه، ولم يُكَفِّر بعضُهم بعضا دخلتُ فيه، مثل ما دخل فيه الصحابةُ والتابعون). ينظر: الاعتقاد للإمام: صاعد بن محمد بن أحمد الأستوائي النيسابوري (٣٤٣ ـ ٤٣٢هـ) رقم (٣٨).

عليه السّلام صوتـًا دالًّا على كلام الله تعالى، وخُصّ به لأنّه سمع صوتـًا بغير واسطة الكتاب والملَك.

[فصل: التّكوين غير المكوَّن]

فصل: التّكوين غير المكوَّن، وهو صفة أزليّة قائمة بذاته، كجميع صفاته، وهو: تكوينٌ للعالم ولكلِّ جزءٍ منه لوقت وجوده، كما أنّ إرادته أزليّة تتعلّق بها المرادات لوقت وجودها، وكذا قدرته الأزليّة مع مقدوراتها.

وقال الأشعري: صفات الذّات قديمة قائمة بذاته، وصفات الفعل حادثة غير قائمة بذاته كالتّكوين والإحياء، وقالت المعتزلة: صفة ما لا يقوم بذاته.

فعند الأشعري والمعتزلة التّكوين والمكوَّن واحد، وهو محال؛ لأن اتّحادهما كاتّحاد الضّرب والمضروب، وحدوثه كما قالوا محال؛ لأنّه إن حدث بالتّكوين يعود السّؤال إلى أن يتسلسل أو ينتهي إلى تكوينٍ قديم، وهو الذي ندّعيه، أو لا بتكوين، وفيه تعطيل الصّانع، وما ذكرنا في إبطال حدوث الكلام يتأتّى هنا.

فلا يقال: إنّ قدم التّكوين يقتضي قدم المكوَّن، إذ التّكوين ولا مكوَّن كالضّرب ولا مضْروب؛ لأنّ ما تعلّق تكوّنه بالتّكوين حادث ضرورة، إذ المحدث ما يتعلّق حدوثه بغيره، والقديم ما لا يتعلّق وجوده بغيره.

على أنّ التّكوين في الأزل لم يكن ليكون العالم به في الأزل، بل ليكون وقت وجوده، وتكوينه باقٍ أبداً، فيتعلّق وجود كلّ موجود بتكوينه الأزليّ الأبدي، بخلاف الضّرب، لأنّه عرَض فلا يتصوّر بقاؤه إلى وقت وجود المضروب.

ثمّ نقول لهم: هل تعلّق وجود العالم بذاته أو بصفة من صفاته أم لا؟

فإن قالوا: لا، عطّلوه. وإن قالوا: نعم. قلنا: فما تعلّق به أزليٌّ أم حادث؟

فان قالوا: حادث، فهو من العالم، فكان تعلّق حدوث العالم ببعضٍ منه لا به تعالى، وفيه تعطيله.

وإن قالوا: أزلي. قلنا: هل اقتضى ذلك أزليّة العالم أم لا؟

فإن قالوا: نعم. فقد كفَروا، وإن قالوا: لا. بطلت شبهتهم.

على أن عند الأشعري تعلّق وجود العالم بخطاب (كن) فكان تكويناً، وهو أزليّ فيكون مناقضاً.

[فصل: صانع العالم أوجده باختياره]

فصل: صانع العالم أوجده باختياره، إذ من لا اختيار له فهو مضطرٌ مجبور، فيكون عاجزاً، ولا اختيار بدون الإرادة وهي صفة توجب تخصيص المفعولات بوجه دون وجه ووقت دون وقت، إذ لولاها لما كان وقتٌ أولى من وقت، ولا كمّيّة ولا كيفيّة أولى ممّا سواهما، إذ القدرة تأثيرها في الإيجاد، وذا لا يختلف باختلاف الأوقات.

والدَّليل عليه قوله تعالى: ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، و﴿يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]، فيبطل به قول الكعبي والفلاسفة في إنكار الإرادة.

وهي والمشيئة واحدة عندنا خلافاً للكرامية، فعندهم المشيئة صفة واحدة أزليّة، وإرادته حادثة في ذاته متعدّدة على عدد مراداته.

وعندنا: هو مريد لجميع مراداته بإرادة واحدة قديمة قائمة بذاته.

وقول بعض المعتزلة: مُريد بإرادة حادثة لا في محلّ، وقول الكرامية: بإرادة حادثة في ذاته. يبطل بما ذكرنا في مسألة الكلام.

[فصل: صانع العالم حكيم]

فصل: صانع العالم حكيم، لأنّ الحكمة، إن كانت العلم فهو عالم في لم يزل ولا يزال للكليّات والجزّئيّات، وإن كانت الإحكام للمفعولات فهو موصوف بها في الأزل، إذ التّكوين أزلي.

وعند الاشعري: إن أريد بها العلم فهي أزليّة، وإن أريد بها الفعل فلا، إذ التّكوين حادث عنده.

[فصل: في رؤية الله تعالى]

فصل: رؤية الله تعالى بالأبصار للمؤمنين في الآخرة بعد دخولهم الجنّة جائزة عقلاً واجبة سمعـًا، فيُرى لا في مكان ولا في جهة ولا اتّصال شعاع ولا ثبوت مسافة بين الرّائي وبينه تعالى وغير ذلك من أمارات الحدث.

وزعمت المعتزلة والزّيدية من الرّوافض والفلاسفة والخوارج: أن في العقل دلالة استحالة رؤيته؛ لأنّه لا بدّ لها من مقابلة بين الرَّائي والمرئي وثبوت مسافة مقدّرة بينهما بحيث لا يكون بعداً بعيداً، ولا قرباً قريبـًا، واتصال شعاع عين الرَّائي والمرئي، فكلّ ذلك مستحيل.

واعترفت عامّة المعتزلة أنه يَرى ذاته، وأنكرت طائفة منهم أنه يَرى ويُرى.

ولنا: أن موسى عليه السلام سأل ربّه الرّؤية، ولا يُظَنّ به أنه سأل ما هو محال عنده، فكان سؤاله دليلاً أنه اعتقده جائز الرّؤية، فمن استحال رؤيته فقد

نسب موسى عليه السلام إلى الجهل به تعالى وهو كفر.

ولأنّه تعالى ما عاتبة وما أيأسه، بل علّق بشرط متصوّر، وهو استقرار الجبل، ولا يعلّق بالممكن إلا ما هو ممكن الثّبوت.

وقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، يقتضي نفي الوجود لا الجواز، إذ لو كان ممتنع الرّؤية لكان الجواب: لست بمرئي، أو لا تصحّ رؤيتي.

ألا ترى أنّ من كان في كمّه حجر فظنّه إنسان طعاماً وقال له: أعطنيه لآكله، كان الجواب الصّحيح أن يقول: إنه لا يؤكل، أما إذا كان طعاماً صحّ أن يقول المجيب: إنك لنْ تأكله.

على أنه يجوز على الأنبياء الرّيب في أمر يتعلّق بالغيب، فيحمل على أنّ ما اعتقده جائز، ولكن ظنّ أنّ ما اعتقد جوازه ناجز، فيرجع النّفي في الجواب إلى السؤال، وقد سألها في الدّنيا فينصرف النّفي إليها، إذ الجواب يكون على قضيّة الخطاب.

ولأنّه تعالى أخبر عن التّجلّي للجبل وهو عبارة عن خلق الحياة والرّؤية فيه، حتّى يرى ربّه.

وقال الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، والنّظر المضاف إلى الوجه، المقيّد بكلمة (إلى) لن يكون إلا لنظر العين، وحمل النَّظر على الانتظار المنغِّصِ للنِّعم في دار القرار سمج.

ولا تعلّق لهم بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، لأنها صيغة جمع وهو يفيد العموم، فسلبه يفيد سلب العموم لا عموم السَّلب.

ولأنّ المنفيّ الإدراك دون الرُّؤية، وهما غيّران، فكان نفي الإدراك لا يدلّ على نفي الرّؤية، وهذا لأنّ الإدراك هو: الوقوف على جوانب المرئي وحدودُه، وما يستحيل عليه الحدودُ والجهات يستحيل عليه الإدراك، فكان الإدراك من الرّؤية نازلاً منزلة الإحاطة من العلم، ونفي الإحاطة التي تقتضي الوقوف على الجوانب لا يقتضي نفي العلم به، فكذا هذا.

على أن نفي إدراك ما يستحيل رؤيته لا تمدّح فيه، إذ كلُّ ما لا يُري لا يدرك، وإنما التَّمدُّح بنفي الإدراك مع الرُّؤية، إذ انتفاؤه مع ثبوتها دليل ارتفاع نقيضة التَّناهي والحدود، ولو أنعموا[1] النَّظر في الآية وعرفوا مواقع الحجاج لاغتنموا التفصّي[2] عن عهدة الآية.

وما قالوا من اشتراط المقابلة وغيرها يبطل برؤية الله تعالى إيّانا، والعلل والشّرائط لا تتبدّل بالشّاهد والغائب، وقد تبدّلت فَعُلِم أنّها مِن أوصاف الوجود دون القرائن اللّازمة للرُّؤية، فلا يشترط تعدِّيَها.

وهذا لأنّ الرّؤية تحقُّق الشَّي بالبصر كما هو، فإنّ كان في الجهة يري فيها، وإن كان لا فيها يري لا فيها، كالعلم فإنّ كلّ شيء يُعلم كما هو.

وبهذا تبيّن أنّ العلّة المطلقة للرّؤية الوجود، لأنّها تتعلّق بالجسم والجوهر والعرَض، والحكم المشترك يقتضي علّة مشتركة، والمشترك إما الوجود أو الحدوث وهو ساقط، لأنّه عبارة عن وجودٍ لاحقٍ وعدمٍ سابق، والعدم لا يصلح أن يكون علّة ولا شَطْر العلَّة، فلم يبقَ إلا الوجود.

---

(١) ب: أمعنوا، والمراد بإنعام النظر: إظهار الفكر والتأمل البليغ والجدّ فيه.

(٢) تَفَصَّى: تَخلَّص من المضيق والبليّة. مختار الصحاح (ص٢٤٠).

وما لا يُري من الموجودات فلعدم إجراء الله العادة في رؤيتنا لها لا لاستحالته، والوجود علّة مجوّزة لا موجبة، والوجود يتعدّى من الشّاهد إلى الغائب، فيكون جائز الرُّؤية.

والمختار ما قاله الشيخ الإمام أبو منصور رحمه الله: أن نتمسَّك بالدَّلائل السّمعية ونتمسّك بالدّليل العقلي في دفع شبهتهم.

وقولهم: لو كان مرئيّا لكان شبيهًا بالمرئيات. باطلٌ لأنّ الرّؤية تتعلّق بالمتضادّات ولا مشابهة بينهما.

وذهبت طائفة من مثبتي الرّؤية، باستحالة رؤية الله تعالى في المنام، وجوَّزها بعض أصحابنا تمسّكًا بالمحكيّ عن السَّلف.

والمعدوم ليس بمرئيّ، كما أنّه ليس بشيء، وقالت المقنّعيّة[1]: العالم مرئيّ الله تعالى قبل وجوده.

واتّفقوا أنّ المعدوم الذي يستحيل وجوده لا يتعلّق برؤية الله تعالى.

[فصل: في إرسال الرّسل]

فصل: إرسال الرّسل مبشّرين ومنذرين مبيّنين للنّاس ما يحتاجون إليه من مصالح داريهم مفيدين لهم ما يبلُغون به الدّرجة العالية، في حيّز الإمكان، بلْ في حيّز الوجوب؛ لأنّهم مجبولون على النّقيصة مستعدّون للزّيادة وبلوغ درجة الكمال.

---

(١) المقنّعية: هم أتباع المقنع الخراساني، كان رجلًا قبيح الخلقة أعور قصيراً، عمل وجهًا من ذهب ادعى الألوهية وقال بتناسخ الأرواح، إذ أباح لأتباعه الحرمات وأسقط عنهم الفرائض وسائر العبادات. ينظر: (الفرق بين الفرق) (ص١٥٥).

وهو موصوف بالرّأفة على عبادة، فلا يمتنع منه إمدادهم بما يوجب زوالها، كمن أمرَ أعمى بسلوك الطّريق الجادّة الموصلة إلى البُغْية، ونهاهُ أن يحيد عنه يُمْنة ويسرة لئلّا يقع في المهاوي، مع أنّ العالَم مُلكه، وللمالك أن يتصرّف في مملوكه كيف يشاء من الإطلاق والحظر، ويُعلِمَه[1] بإرسال رسولٍ من جنسه، أو من خلاف جنسه.

وقالت السُّمنية والبراهمة والمبيحيّة: إنه محال؛ لأنّ الرّسول لو أتى بما اقتضاه العقل فالعقل فيه عنه مندوحه[2]. ولو أتى بما يأباه العقل فهو مردود، ولأنّ العقل حجّة الله تعالى إجماعًا، ولا تتناقض حججه، فما يحيله يكون باطلاً.

قلنا: يأتي بما قَصُرَ العقل عن معرفته، لأنّ الرّسالة: سفارة العبد بين الله تعالى وبين ذوي الألباب من خليقته ليزيح بها عللهم فيما قصرت عنه عقولهم.

وهذا لأنّ العقل إنْ وقف على الواجب والممتنع فلا يقف على الممكن.

ثم إذا ادّعى أحدٌ الرّسالة في زمان جوازها، لا يجب قبول قوله بدون المعجزة وهي: ظهور أمرٍ إلهي خارق للعادة في دار التّكليف، لإظهار صدق مُدّعي النّبوة، مع نكول من يُتحدّى به عن معارضته بمثله.

ووجه دلالتها أنّه لما ادّعى الرّسالة وقال: آية صدق دعواي أنّ الله تعالى أرسلني أن يفعل كذا، ففعل الله تعالى ذلك، كان منه تصديقًا له في دعواهُ الرّسالة، كقوله له عقيب دعواه: صدقت.

ونظيره أنّ الملك العظيم إذا أَذِنَ للنّاس بالولوج عليه، فلمّا احتفوا به

(١) أو يعلّمه.

(٢) في بعض النسخ: غنية.

قام واحدٌ منهم وقال: يا أيها الملأ أنّي رسول هذا الملِك إليكم، ثم قال: يا أيها الملِك إن كنتُ صادقًا في كلامي فخالف عادتك وقم واقعد ثلاثًا، فإذا فعل الملِك ذلك عند سماع هذا الكلام كان منه تصديقًا لدعواه نازلاً منزلة قوله: صدقت.

[فصل: في نبوّة سيّدنا محمّد ﷺ]

فصل: ثمَّ إنّ نبيّنا محمّد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، رسول الله؛ لأنّه ادّعى النّبوة وظهرت المعجزات على يديه؛ كانشقاق القمر، وانجذاب الشَّجر، وتسليم الحجَر عليه، ونبع الماء من بين أصابعه، وحنين الخشب، وشكاية النّاقة، وشهادة الشّاة المَصْلِيَّة، وشرب الكثير من البشر القليل من الماء.

وأظْهَرُها القرآن؛ فهو من أعجب الآيات وأبين الدّلالات، إذ هو آيةٌ عقليّة باقية دون كلّ معجز، بايَنَ نظمه العجيب وجوه النَّظم(١)، وتحدّى به جميع الأنام وقرَّعهم بالإفحام، فلم يتصدّ للإتّيان بما يوازيه أو يدانيه واحد من مصاقع(٢) الخطباء، ولم ينهض بمقدار أقصر سورة منه ناهضٌ من فحول الشّعراء، مع أنّهم أكثر من حصى البطحاء، ورمال الدَّهْناء(٣)، فدلّ عجزهم أنّه كان معجزة من الله تعالى لتصديق نبيّه.

ولا يُظنّ بهم وهم أكثر خليقة الله تعالى حقدًا وعصبيّة، أنهم امتنعوا عن

---

(١) في بعض النسخ: البلاغة.

(٢) مَصاقِعُ: جمع مِصْقَع: بليغٌ يتفنَّن في مذاهب القول. معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١٣٠٩).

(٣) الدَّهْنَاءُ: موضع ببلاد تميم يمدُّ ويقصر. مختار الصحاح (ص١٠٨).

المعارضة مع القدرة، وقد خاطروا مُهَجَهم، وبذلوا أموالهم وتحمّلوا المشاقّ الشَّديدة والمتاعب الصّعبة من جرّ العساكر، وتجريد البواتر، وحمل الرّماح الخواطر، والخوض في المهالك، وتقحّم غمرات المعارك لإطفاء نوره.

وقد تحدّى به أوّلاً، وأظهر السّيف آخراً، فلم يعارضوا إلا السّيف وحده، ولو عارضوه في أقصر سورة لظهرت نصرتهم، وكفيت مؤنة قتالهم.

وإذا ثبت نبوّة رسولنا ﷺ ثبتَ نبوّة سائر الأنبياء عليهم الصَّلاة والسّلام بإخباره، لأنّه صادق في كلِّ ما يقول.

وثبتَ أنّه رسول الله إلى كافّة النّاس لا إلى العرب خاصّة، كما زعم بعض النّصارى، لأنّه تعالى قال: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨].

[شروط النّبوّة]

ثمّ لا بدّ أنْ يكون ذكرًا؛ لأنّ الأنوثة تنافي الاشتهار والدّعوة، وأعقل أهل زمانه، وأحسنهم خلقًا، ومعصومًا في أفعاله وأقواله عمّا يُشينه.

والعصمة عن الكفر ثابتة قبل الوحي وبعده، وعن المعاصي بعد الوحي وقبله، كذلك عند المعتزلة، وعندنا يجوز نادراً.

[الإيمان بالأنبياء عليهم السلام]

وأوّل الأنبياء آدم عليه السلام، وآخرهم محمّد ﷺ، وهو أفضلهم لقوله تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فلمّا كانت أمّته خير الأمم كان هو خير الأنبياء.

ولا نعيِّن عدداً لئلّا نُدخل فيهم من ليس منهم، أو نخرج منهم من هو منهم.

[المعراج حقٌّ]

والمعراج في اليقظة لشخصه حقّ، أمّا من مكّة إلى بيت المقدس فبالنّص، وإلى السّماء وإلى حيث شاء الله تعالى فبالأَخبار، ولو جاز استبعاد صعود البشر لجاز استبعاد نزول الملَك، وهو يؤدّي إلى إنكار النّبوة.

[فصل: في كرامة الأولياء]

فصل: كرامة الأولياء جائزة خلافًا للمعتزلة؛ للمشهور من الأخبار والمستفيض من الحكايات، كقصّة صاحب سليمان، وعُمَرَ وسارية، وخالد رضي الله عنهم.

ولا يقال: لو جاز ذا لانْسدَّ طريق الوصول إلى معرفة النّبي، لأنّ المعجزة تقارن دعوى النّبوة، ولو ادّعاها الوليّ لكفر من ساعته.

ويجوز أن يَعلم الوليّ أنّه ولي، ويجوز أن لا يعلم بخلاف النّبي، ويجوز إظهار الكرامة من الوليّ للمسترشد ترغيبًا له عليها، وعونًا على تحمّل أعباء المجاهدة في العبادات لا إعجابًا وفخرًا.

[نواقض العادات]

والنّاقض للعادة أربعة: معجزة للنّبي، وكرامة للوليّ، ومعونة للعوام، واستدراج للمتألّه.

والسّحر والعين حقٌّ عندنا خلافـًا لهم.

[فصل: في الاستطاعة]

فصل: الاستطاعة مقارِنةٌ للفعل؛ لأنّها لو تقدّمت لاستحال وجودها عنده، لأنها عرَض لا يبقى.

وقالت المعتزلة والكرامية: سابقة لئلّا يلزم تكليف العاجز.

قلنا: صحّة التّكليف تعتمد سلامة الأسباب والآلات، إذ العادة جرت أنه لو قصد الفعل عند سلامة الأسباب لحصلت له القدرة.

على أنّ القدرة تصلح للضّدين عند أبي حنيفة ﷺ، فكان المباشر لضدِّ المأمور به شاغلاً للقدرة الصّالحة لتحصيل المأمور به بغيره فكان تكليفَ قادِر.

[فصل: أفعال العباد]

فصل: أفعال العباد وجميع الحيوانات مخلوقة الله تعالى، لا خالق لها سواه، وهوَ مذهب الصّحابة والتّابعين ﷺ.

وقالت المعتزلة: هُم مُوجِدون لأفعالهم الاختيارية، وقالت الجبرية: لا اختيار ولا فعل للعبد أصلاً، ولا قدرة لهم على أفعالهم كحركات المرتعش والعروق النّابضة.

وتفرّع المذهبان عن أصلٍ لهما وهو: أنّ دخول مقدورٍ تحت قدرتين مُحال اعتباراً بالشّاهد.

فقالت الجبرية: لا قدرة للعبد على الاختراع لما يجيء، فيكون مخترعها الله تعالى ضرورة.

وقالت المعتزلة: قدرة العبد على الأفعال ثابتة ضرورة الأمر بها، والأمر للعاجز مُحال، فانتفت قدرة الباري عنها ضرورة.

ولنا: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، أي: وعمَلكم.

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، أثنى على نفسه بالخلق، ولو شاركه فيه غيره لانتفت فائدة التَّمدّح.

ولأنّ علم الخالق بالمخلوق شرط قدرة التّخليق، قال الله تعالى: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]. ولا علم لنا بكيفيّة الاختراع.

ودخول مقدور تحت قدرتين إحداهما: قدرة الاختراع، والأخرى: قدرة الاكتساب جائز، بخلاف الشاهد.

وثبت بهذا أن المتولّدات بخلق الله تعالى؛ كالألم في المضْروب والانكسار في الزّجاج، وعند المعتزلة بخلق العبد.

وإنّ المقتول ميّتٌ بأجله، لأنّ القتل فعلٌ يخلق الله تعالى عقيبه في الحيوان الموت، وعندهم مقطوع عليه أجله.

وإنه مريد لجميع الكائنات عيناً أو عرَضاً طاعةً أو معصيةً، لأنّه خالقها بالاختيار، فيكون مريداً لها ضرورة.

إلا أنّ الطّاعة: بمشيته وإرادته ورضاه ومحبّته وأمره وقضائه وقدره.

والمعصية: بقضائه وقدره وإرادته ومشيئته، دون أمره ورضاه ومحبّته.

وعند الأشعري: المحبّة والرّضاء يعمّان كلّ موجودٍ كالإرادة.

وعند المعتزلة: هو مُريد للخير والطّاعة دون المعصية، واختلفوا في المباحات لقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١].

ونتمسّك بما روي عن النّبي ﷺ وجميع الأمّة: (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن)[١].

وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا﴾ [الأنعام: ١٢٥] وبقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ﴾ [هود: ٣٤].

﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۗ﴾ [الأنعام: ١٠٧]، ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وغير ذلك.

وتأويل ما تلوا: أنّ الله لا يريد أن يظلم أحداً؛ لأنّ أهل اللّغة قالوا: إذا قال

---

(١) هو من الحديث المروي عن أبي الدَّرداءِ ﷺ، حينَ قيلَ لَهُ: (يا أبا الدَّرداءِ احْترقَ بيتُكَ، فقالَ: ما احْتَرقَ بَيْتِي بِكَلماتٍ سَمعتُهنَّ مِنْ رسولِ اللهِ ﷺ منْ قالَها أوّلَ النَّهارِ لَمْ تُصبْهُ مُصيبةٌ حتّى يُمسِيَ، ومنْ قالَها آخِرَ النَّهارِ لم تُصبْهُ مصيبةٌ حتَى يصبحَ: «اللّهُمَّ أنتَ ربِّي لا إلهَ إلّا أنتَ عليكَ توكّلتُ وأنت ربُّ العرشِ العظيمِ، ما شاء الله كان وما لم يشأْ لَمْ يكنْ، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلّا باللهِ العليِّ العظيمِ، أعلَمُ أنَّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ وأنَّ اللهَ قدْ أحاطَ بكلِّ شيءٍ عِلمًا، اللّهمَّ إنِّي أعوذُ بِكَ منْ شرِّ نفسِي ومنْ شرِّ كلِّ دابَّةٍ أنتَ آخذٌ بناصيتِها إنَّ ربِّي على صِراطٍ مُستقيمٍ»). أخرجه ابن حجر العسقلاني في (نتائج الأفكار) (٢/ ٤٢٥)، والذهبي في (تلخيص العلل المتناهية) (٣٠٥)، وابن الجوزي في (العلل المتناهية) (٢/ ٨٣٦).
ومن حديث: ابنة النبي ﷺ: (قُولي حين تُصبحينَ سبحان اللهِ وبحمدِه لا قوةَ إلا باللهِ ما شاء اللهُ كان وما لم يشأ لم يكنْ أَعلمُ أنَّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ وأنَّ اللهَ قد أحاطَ بكلِّ شيءٍ علمًا فإنه من قالهن حين يصبحُ حُفِظَ حتى يُمسيَ ومن قالهن حين يُمسي حُفِظَ حتى يُصبحَ). سنن أبي داود (٥٠٧٥).

الرّجل: لا أريد ظلماً لكَ معناه: لا أريد أن أظلمك.

فالحاصل: أنّ الإرادة تلازم الأمر عندهم، وعندنا تلازم الفعل، فلا تتعلّق الإرادة بالمعدوم.

وثبت به مسألة الهُدى والإضلال، لأنّ الهُدى من الله تعالى: خَلْقُ الاهتداء في العبد، والإضلال: خَلق الضّلالة فيه.

وقالت المعتزلة: الهدى من الله تعالى: بيان طريق الصّواب، والإضلال: تسمية العبد ضالًّا، أو حكمه بالضّلالة عند خلق العبد الضّلال في نفسه.

وثبتَ أنّ الأصلح والصّلاح ليس بواجب على الله تعالى، لأنّه خلق الكفر والمعاصي وليس لهم فيه مصلحة.

وعند المعتزلة ما هو الأصلح للعبد واجب على الله تعالى أن يعطيه، ولو لم يعطيه مع أنّه لا يتضرّر به والعبد ينتفع به لكان بخيلاً، وهذا فاسد، لأنّ الألوهية تنافي الوجوب عليه.

[فصل: تكليف ما لا يطاق غير جائز]

فصل: تكليف ما لا يطاق غير جائز خلافاً للأشعري لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، استعاذةٌ عن تحميل ما لا نطيق، لا عن تكليفه.

وعندنا: يجوز أن يحمِّله جبلاً لا يطيقه فيموت، ولا يجوز أن يكلّفه بحمل جبل حيث لو فعل يثاب ولو امتنع يعاقب عليه، وقوله تعالى: ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، مع عدم علمهم بذلك ليس بتكليف، بل هو خطاب تعجيز،

كالأمر بإحياء الصِّوَرِ يوم القيامة.

[فصل: الحرام رزق]

فصل: الحرام رزق، وكلٌّ يستوفي رزقه حلالاً أو حراماً، ولا يتصوّر أن لا يأكل إنسان رزقه أو يأكل غيره رزقه.

وعند المعتزلة: الحرام ليس برزق، وهو بناءً على أنّ الرّزق عندنا الغذاء، فما قُدّر أن يكون غذاءً لشخصٍ لا يصير غذاءً لغيره، وكما يتغذّى الإنسان بالحلال يتغذّى بالحرام، ولوكان عبارة عن المِلك كما قالوا، لما رزقت الدّواب لعدم تصوّر المِلك لها، وفيه خُلْف وعد الله تعالى.

[فصل: الإيمان بالله تعالى واجبٌ عقلاً]

فصل: الإيمان بالله تعالى فرض اتفاقاً، لكن العقل عندنا آلة يعرف بها حسن الأشياء وقبحها، ووجوب الإيمان وشكر المنعم.

والمعرّف والموجب حقيقة هو الله تعالى لكن بواسطة العقل، كما أنّ الرّسول معرّف للوجوب، والموجب حقيقة هو الله تعالى لكن بواسطة الرّسول، حتى قال أبو حنيفة رضي الله عنه: (لا عذر لأحد في الجهل بخالقه لما يري من خلق السّموات والارض، ولو لم يبعث رسول، لوجب على الخلق معرفته بعقولهم).

وقال الأشعري: لا يجب ولا يحرم بالعقل شيء، ولكن يجوز أن يعرف به حسن بعض الأشياء وقبحها، فعنده جميع الأحكام المتعلّقة بالتّكليف متلقّاةٌ من السّمع.

[تعريف الإيمان]

والإيمان: عبارة عن التّصديق، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، أي: بمصدِّق لنا.

فمن صدّق الرّسول فيما جاء به من عند الله تعالى فهو مؤمنٌ فيما بينه وبين الله تعالى، والإقرار شرط إجراء الأحكام.

[الأعمال ليست من الإيمان]

والأعمال ليست من الإيمانِ كما قال أهل الحديث، لأنّها عُطِفت على الإيمان في غير موضع، والمعطوف غير المعطوف عليه، ولأنّه شرط لصحّة الأعمال قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾ [طه: ١١٢]، والشّرط يغاير المشروط.

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، يبطل قول الكرامية: إنه مجرَّد الإقرار.

[الإيمان لا يزيد ولا ينقص]

وإذا ثبت أنّه تصديق العبد وهو لا يتزايد في نفسه، دلّ أنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، والزّيادة الواردة في الإيمان من حيث تجدّد الأمثال كسائر الأعراض، أو زيادة ثمرته وإشراق نوره.

[عدم جواز الشّك في الإيمان]

ثمّ من قام به التّصديق فهو مؤمنٌ حقًّا، ولا يصحّ أن يقول: أنا مؤمنٌ إن شاء الله، كما لا يجوز أن يقول: أنا حيٌّ إن شاء الله، وإن كفر بعد ذلك لا يتبيّن أنه لم يكن مؤمنًا كإبليس.

فالسّعيد قد يشقي والشّقي قد يسعد، وعند الأشعري العبرة للختْم.

[إيمان المقلّد]

وإيمان المقلِّد صحيح لوجود التّصديق، وإن كان عاصيًا بترك الاستدلال خلافًا للمعتزلة.

[الإيمان والإسلام واحد]

والإيمان والإسلام واحد خلافًا لأصحاب الظّواهر لقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤].

لكن الإسلام على وجهين: شرعي وهو بمعنى: الإيمان، ولغوي وهو بمعنى: استسلم وانقاد ودخل في السِّلم، وهو الذي أثبته لهؤلاء الأعراب، مع نفي الإيمان عنهم.

[حكم فاعل الكبيرة]

ومقترف الكبيرة لا يخرج من الإيمان لبقاء التّصديق، والعاصي إذا مات بغير توبةٍ فهو في مشيئة الله تعالى، إن شاء عفى عنه وأدخله الجنّة، وإن شاء عذَّبه بقدر ذنبه صغيرة أو كبيرة ثمّ عاقِبة أمره الجنّة، ولا يخلّد في النار.

ولا يُلعنُ صاحب الكبيرة، ومن تاب عن كبيرةٍ صحّت توبته مع الإصرار على كبيرة أخرى، ولا يعاقب بها، ومن تاب عن الكبائر لا يَستغني عن توبة الصّغيرة، ويجوز أن يعاقب بها عند أهل السنّة والجماعة.

وعند الخوارج: من عصى صغيرةً أو كبيرةً فهو كافرٌ يخلّد في النار.

وعند المعتزلة: إن كانت كبيرة يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر، وإن كانت صغيرة واجتنب الكبائر لا يجوز التّعذيب عليها، وإن ارتكب الكبائر لا يجوز العفو عنها.

وقالت المرجئة: لا يضرّ مع الإيمان ذنبٌ كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

والصّحيح قولنا لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فسمّى قاتل النّفس عمدًا مؤمنًا.

وقال الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩]، فسمّى الباغي مؤمنًا.

والتّخليد المنصوص للقاتل العمد، وغيره محمول على المستحلّ.

ولا يجوز الخُلف في الوعد، وكذا في الوعيد في الصّحيح.

ولمّا جاز عندنا غفران الكبيرة بدون الشّفاعة، فلأن تجوز بشفاعة الأنبياء والأخيار أولى، وعندهم لمّا امتنع العفو فلا فائدة في الشّفاعة، ومذهبهم مردودٌ بالنّصوص والأخبار.

والعفو عن الكفر لا يجوز عقلاً خلافًا للأشعري، وتخليد المؤمنين في النّار والكافرين في الجنّة يجوز عقلاً عندهم، إلا أنّ السّمع ورد بخلافه، وعندنا لا يجوز.

ولا يوصف الله تعالى بالقدرة على الظّلم والسّفه والكذب، لأنّ المُحال لا يدخل تحت القدرة، وعند المعتزلة يقدر ولا يفعل.

ويجوز ذهاب السَّيئات بالحسنات، أي: يعفو الله تعالى عن السّيئات ببركة الحسنات، ولا يجوز أن تبطل الحسنات بشؤْم المعاصي إلا بالكفر.

[السّمعيّات]

فصل: كلُّ ما وردَ السَّمع به، ولا يأْباه العقل يجب قبوله؛ كسؤال مُنكرٍ ونكيرٍ، وهو لكلِّ ميّتٍ صغيرٍ أو كبير، فَيُسأل إذا غاب عن الآدميين.

وإذا مات في الماء أو أكله السّبع فهو مسؤول، والأصحّ أنّ الأنبياء عليهم السّلام لا يُسألون.

ويُسأل أطفال المؤمنين، وأبو حنيفة ﷺ توقّف في أطفال المشركين في السّؤال ودخول الجنّة.

وعذاب القبر للكفّار ولبعض العصاة من المؤمنين، والإنعام لأهل الطّاعة بإعادة الحياة في الجسد ـ وإن توقّفنا في إعادة الرّوح ـ حقٌّ.

ثمّ قيل: العذاب على الرّوح. وقيل: على البدن. وقيل: عليهما. ولكنّا لا نشتغل بكيفيّته لقوله تعالى: ﴿أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥].

وحشْر الأجساد وإحياؤها يوم القيامة حقٌّ، وزعمت الفلاسفة: أنّ الحشر للأرواح دون الأجساد، لأنّه إذا قتل إنسان واغتذى به إنسان آخر، فتلك الأجزاء إن رُدّت إلى بدن هذا فقد ضاع ذلك البدن وبالعكس.

قلنا: في الإنسان أجزاءٌ أصليّةٌ وفضْليّة، والمعتبر إعادة الأصليّة، وأصليّة

هذا الإنسان فاضلة لغيره.

وكما يحيي العقلاء يحيي المجانين، والصّبيان، والجنّ، والشّياطين، والبهائم، والطّيور، والحشرات.

وقراءة الكتب حقٌّ، ويعطى كتاب المؤمن بيمينه، وكتاب الكافر بشماله أو من وراء ظهره، وهي كتبٌ كتبها الحفظة أيّام حياتهم.

والميزان حقٌّ للكفار والمسلمين، وهو عبارة عمّا يُعرف به مقادير الأعمال، ونتوقّف في كيفيّته.

والصّراط حقٌّ، وهو جسر ممدود على متْن جهنّم، يمرّ عليه الخلائق منهم كالبرق، ومنهم كالرّيح، ومنهم كالجواد المسرع، ومنهم الماشي، ومنهم كالنّملة.

وإنطاق الجوارح حقٌّ.

والحوض حقٌّ.

والجنّة والنّار مخلوقتان اليوم خلافًا للمعتزلة، ولا فناء لهما ولأهليهما أبداً، خلافاً للجهمية، للتّنصيص على الإعداد والخلود.

والجنّيُّ الكافر يعذّب بالنّار اتفاقاً، والمسلم يثاب بالجنّة كالإنسي عند أبي يوسف ومحمّد رحمهما الله، وأبو حنيفة ﷺ توقّف في كيفية ثوابهم.

وما أخبر الله تعالى من الحور والقصور والأنهار والأشجار والأطعمة، وعذاب أهل النّار من الزّقوم والحميم والسّلاسل والأغلال حقٌّ، خلافاً للباطنيّة والفلاسفة.

والعدولُ عن ظواهر النّصوص إلى معانٍ يدّعيها أهل الباطنِ من غير ضرورة إلحاد.

وردُّ النّصوص، واستحلالُ المعصية، واليأس من الله تعالى، والأمن منه، وتصديق الكاهن بما يُخبر به من الغيب كفر.

ولا يجوز تكفير أهل القبلة.

ولا يبلغ وليٌّ درجة الأنبياء لقوله ﷺ: (والله ما طلعت شمس ولا غربت على أحد بعد النّبيين أفضل من أبي بكر)[1]، فهذا يقتضي أنّ أبا بكر رضي الله عنه أفضل من كلّ من ليس بنبيٍّ، ودون كلِّ من كان نبيًا.

وخواصُّ بني آدم ـ وهم المرسلون ـ أفضل من جملة الملائكة، وعوامّ بني آدم من الاتقياء أفضل من عوام الملائكة، وخواصّ الملائكة أفضل من عوام بني آدم.

والميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم عليه السّلام وذرّيّته حقّ.

ونؤمن باللّوح والقلم، وجميع ما قد رُقِم، وجفَّ القلم بما هو كائن.

وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه.

ولا نرى الخروج على الأئمة وإن جاروا.

ونرى المسح على الخفين في الحضر والسّفر.

ونؤمن بكرامِ الكاتبين، وملك الموت، وقبضه أرواح العالمين.

ونرى الصّلاة خلف كلِّ برٍّ وفاجر.

وفي دعاء الأحياء للأموات وصدقتهم عنهم نفعٌ لهم، وهو يجيب الدّعوات ويقضي الحاجات.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٣٢٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٢٠٨). والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٣٨).

وما أخبر به النَّبي ﷺ من: خروج الدّجال، ودابّة الأرض، ويأجوج ومأجوج، ونزول عيسى عليه السلام، وطلوع الشمس من مغربها. والكفّ عن الصّحابة ﷺ، والشّهادة للعشرة بالجنّة حقّ.

وكلّ مؤمنٍ بعد موته مؤمنٌ حقيقة، كما في حال نومه، وكذا الرّسل والأنبياء عليهم السّلام بعد وفاتهم رسلٌ وأنبياء حقيقة، لأنّ المتّصف بالنّبوّة والإيمان هو الرّوح وهو لا يتغيّر بالموت.

ويجوز إطلاق اسم الشّيء، والموجود، بالعربية والفارسية على الحقّ.

واسم النّور والوجه واليد والعين والجنْبِ ونحو ذلك لا يجوز إطلاقها بالفارسية من غير تأويل.

وبعض الألفاظ يجوز إطلاقها مضافًا، ولا يجوز بدون الإضافة كقوله: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾ [غافر: ١٥]، وقاضي الحاجات، وهازم الأحزاب، وفارج الهمّ، وشديد العقاب، ولا يجوز إطلاق اسم: المحجوب، وبعضهم جوّزوا لفظة: المستجيب.

ومن الأسامي ما لا يجوز إطلاقها وضدّها كالسّاكن، واليقظان، والعاقل، وكذا لا يجوز إطلاق اسم الدّاخل في العالم والخارج منه عليه، ولا يجوز إطلاق اسم الغائب عليه، ويجوز أن يقال: إنّه غيب عن الخلق.

[فصل في الإمامة]

لابدّ للمسلمين من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم وإقامة حدودهم وتجهيز جيوشهم، وقال بعض المعتزلة: نصْب الإمام ليس بواجب.

وينبغي أن يكون ظاهراً لا مختفياً ولا منتظراً خلافاً للرّوافض، وأن يكون حرّاً ذكراً بالغاً عاقلاً شجاعاً قرشيّاً.

والتّقوى شرط الكمال، فلا ينعزل الإمام بالفسق، وعند المعتزلة شرط الجواز فينعزل به.

ولا يشترط أن يكون هاشمياً، أو معصوماً، أو أفضل أهل زمانه، فتنعقد إمامة المفضول مع قيام الفاضل خلافاً للرّوافض.

ولا يجوز نصب إمامين في عصرٍ واحدٍ خلافاً لهم.

وما نصّ رسول الله ﷺ على إمامة أحدٍ بعده، إذ لو نصّ لاشْتهر، لكنّ الصّحابة اجتمعت على خلافة الصّديق رضي الله عنه استدلالاً بأمر الصّلاة، ثمّ على عمر رضي الله عنه لقوله ﷺ: (اقتدوا باللّذين من بعدي)[1]، فلو أنكر أحدٌ خلافتهما يكفر.

ثمّ على عثمان ذي النّورين، ثمّ على عليٍّ المرتضى رضي الله عنهم، وعلى هذا ترتيبهم في الفضيلة.

وقد قال ﷺ: (الخلافة بعدي ثلاثون سنة)[2]. قد تمّت بعليّ رضي الله عنه.

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٦٢)، وابن ماجه (٩٧)، وأحمد (٢٣٢٩٣).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٢٢٠ ـ ٢٢١)، وفضائل الصحابة له (٧٨٩ و٧٩٠)، والترمذي في الفتن (٢٢٢٧) وحسنه، وأبو داود في السنة (٤٦٤٧)، والنسائي في فضائل الصحابة (٥٢)، والطبراني في الكبير (٦٤٤٢).

